الفصل العاشر

ولاية الفقيه: الأصوليّة في أكبر تجليّاتها[1]

بيار ـ جان لويزارد[2]

Jean-Pierre Luizard

التحرير: على الرغم من الموضوعيّة النسبيّة التي حاول الكاتب ان يحافظ عليها في فصوله السابقة، فإنّ الحساسيّة الغربيّة من ثورة ذات طابع إسلاميّ تبرز بوضوح هنا، حتّى في عرض مؤسّسات الدولة الإيرانيّة بعد الثورة.

جاءت الثورة الإسلاميّة في إيران بين عامي 1978 - 1979 بالتوازي مع الثورة البلشفيّة في روسيا والثورة الكماليّة في تركيا وشكّلت بعضها إلى جانب بعض الحدث الأهمّ في التاريخ الحديث والمعاصر، فهي شملت على حدٍّ سواء الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في بلادها، وبالتالي فقد استطاعت الثورة الإيرانيّة أن تحتوي

---

[1]- راجع يان ريتشارد. L'Iran de 1800 à nos jours إيران من عام 1800 حتّى يومنا الحاليّ، وردّ سابقًا.

[2] - مدير المركز الوطنيّ للبحوث العلميّة، قضى سنوات عدّة في الدول العربيّة، خاصّة سوريا مصر لبنان والعراق والخليج مؤرخاً للدور السياسيّ لكل بلد. يشارك حالياً في مشروع بحثيّ يهتمّ بالمجتمع المدنيّ في العالم الإسلاميّ، الثقافة الدينيّة عند العرب والترك والفرس، والتشيّع المعاصر.

جميع شرائح المجتمع الإيرانيّ في إطار مشروعٍ ثوريٍّ شاملٍ. وبهذا المعنى، يمكن القول إنّها تختلف تمام الاختلاف عن ثورات البلاطات والانقلابات العسكريّة التي كانت منطقة الشرق الأوسط وبلدانه قد اعتادتها منذ بداية القرن الماضي.

إنتصار الثورة الإسلاميّة في إيران

إبّان أعوام السبعينيّات بدا أنّ هوس العظمة الذي تلبّس محمد رضا شاه قد أصبح بلا حدود: أوّلاً إعلان الإمبراطوريّة على أثر احتفاليّات برسبوليس في شهر تشرين الأول من عام 1971، ومن ثمّ زيادة صلابة النظام الحاكم، مع إعادة العمل بنظام الحزب الواحد، حزب راستاخير البعث، وتبنّي التقويم الإمبراطوريّ الذي يعود تاريخه إلى تأسيس الإمبراطوريّة الفارسيّة على يد قورش الأخمينيّ الكبير... إنّما في شهر تشرين الثاني من عام 1977 وفي حين كان الشاه في زيارة إلى واشنطن، انفجرت المظاهرات الكبيرة في طول البلاد وعرضها، حتّى في العاصمة الأمريكيّة خرجت المظاهرات التي ندّدت بزيارته تلك. أمّا في السجون فقد كان تعذيب المعارضين قد أصبح أمرًا شبه منهجيّ.

وفي السابع من شهر كانون الثاني من عام 1978 نشرت صحيفة اطّلاعات مقالاً تُوجّه فيه الإهانات للخمينيّ، وهو الأمر الذي أدّى إلى موجة جديدة من التظاهر والقمع. وعلى أثر ذلك دخلت كلّ من قمّ وتبريز ويزد واصفهان وعبدان في موجة الاحتجاج هذه، فلحق ذلك اعلان العمل بالقانون العسكريّ في طهران بتاريخ 11 آب ولكنّ هذه الخطوة لم تستطع أن تضع حدًّا للمظاهرات التي كانت تخرج بشكل يوميّ خلال شهر رمضان. وقد شهد تاريخ الثامن من شهر أيلول يوم «الجمعة السوداء»: آنذاك فتح الجيش نيران أسلحته على حشدٍ من الناس كانوا متجمعين في ساحة جال، ممّا أدّى إلى وفاة العشرات من الأشخاص الذين كانوا بأغلبهم من الطلّاب، ومن ثمّ في السادس من شهر تشرين الثاني عمّت الاضطرابات أرجاء العاصمة كلّها، حتّى إنّ الإضراب العامّ قد شلّ مفاصل البلاد في وقتٍ كانت المظاهرات الضخمة تخرج في مختلف المدن الإيرانيّة، وعلى الرغم من أنّ القانون العسكريّ كان ساريًا فإنّ ذلك لم يمنع الاحتجاجات من أن تعمّ أحياء طهران يوم تاسوعاء وعاشوراء (التاسع

والعاشر من شهر محرّم الذي يصادف شهر حداد عند الشيعة، والذي وافق في عام 1978 بتاريخ العاشر من شهر تشرين الثاني). ومن ثمّ في 31 كانون الأوّل أصبح شاهبور بختيار رئيس الحكومة الجديد في البلاد. وفي 16 كانون الثاني 1979 غادر الشاه برفقة عائلته إيران متّجهين نحو الأردن ومن ثمّ نحو مصر، ومنذ ذلك الحين لم يتمكّنوا من العودة إلى بلادهم من جديد، وهو ما شهد على نهاية السلالة البهلويّة. توفيّ من بعدها الشاه في منفاه في شهر تموز عام 1980.

شهد تاريخ 31 كانون الأول 1979 على عودة الخمينيّ إلى البلاد عودة الفاتحين عبر رحلة على متن الخطوط الجويّة الفرنسيّة قادمة من فرنسا: وعلى الأثر جرت تسمية «المهندس المسلم» مهدي بزركان، وهو مؤسّس حركة تحرير إيران (تيار إسلاميّ تابع للحركة المصدقيّة) رئيسًا للوزراء حتّى قبل الانتصار النهائيّ للثورة. وفي تاريخ 11 شباط 1979 (الموافق 22 بهمان) جرى إعلان سقوط النظام القديم وبالتالي فقد انتصرت الثورة الإسلاميّة. وفي الأول من شهر نيسان عام 1979 جرت الموافقة على قيام الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران عبر استطلاع للرأي، وعليه فقد بدأت محاكم الثورة إصدار أُولى أحكام الإعدام.

أمّا إذا ما أردنا أن ندرك كيف استطاعت أن تنشأ مثل هذه الاضطرابات على الأرض حتّى أصبحت قادرة على تغيير شكل إيران وصورتها داخل المنطقة وعلى هزّ العالم بأسره، لا بدّ لنا من العودة إلى المشوار الذي قطعه الخمينيّ. **في الرابع من شهر أيلول في عام 1978 حاصرت قوّات من الجيش العراقيّ منزل الخمينيّ في النجف وأبلغته بأنّ عليه ترك أيّ نشاط سياسيّ كان يقوم به إذا ما أراد البقاء في العراق، وهو الأمر الذي رفضه رفضًا تامًّا.** وفي الثالث من شهر تشرين الأول التالي حاول الخمينيّ أن ينتقل إلى الكويت ولكنّه مُنع من الدخول عند الحدود وفي حين كان متحيرّاً ما بين الجزائر ولبنان وسوريا، قرّر آية الله النزول أخيراً في باريس حيث استقرّ في إحدى قرى إيفلين التي اكتسبت الشهرة بسببه، وهي تُدعى نوفل لو شاتو، وقد تحوّل منزله الذي استأجره له عدد من الإيرانيّين المنفيين في فرنسا إلى مقصد للصحافيّين من جميع أنحاء العالم سعيًا وراء الحصول على بضع كلمات من «الإمام

الخمينيّ»، وهو الاسم الذي ظلّ لصيقه منذ ذلك الحين، علمًا أنّ لقب الإمامة كان لا يزال حكرًا على الأئمة الشيعة الاثنى عشر المعصومين.

صدام حسين في مواجهة الثورة الإسلاميّة

في عام 1978 انتهت فترة إقامة الخمينيّ في العراق، وفي العام عينه، أجبر صدام حسين الرئيس أحمد حسن البكر على الاستقالة ووضع بين يديه جميع مفاصل السلطة. أمّا المواجهات التي حدثت مع الحركة الدينيّة الشيعيّة التي استعادت نشاطها من جديد فقد أخذت طابع الحرب الأهليّة الخفيّة. ومنذ عام 1980 استعاد العراق سياسة ترحيل الأكراد الفيليّين إلى إيران، في حين أن حدّة عنف المواجهات ما بين الحكومة والمسلّحين الإسلاميّين الشيعة قد تضاعفت. على أنّ الردّ على هذه الاحتجاجات لم يكن سوى إصدار أحكام الإعدام بالجملة، حيث نجد أنّ القرار 641 الصادر عن مجلس قيادة الثورة بتاريخ 31 آذار من عام 1980 كان يُعاقب بالموت بمجرّد الانتماء إلى حزب الدعوة، وهو أكبر الأحزاب الإسلاميّة في ذلك الحين، وهو الذي اتُّهم آنذاك بمحاولة التفجير الفاشلة التي وقعت في بغداد مستهدفة طارق عزيز الذي كان يتولّى منصب نائب رئيس الوزراء.

لقد كان صدام حسين ينظر بالكثير من القلق والريبة إلى صعود نفوذ رجال الدين الراديكاليّين تحت قيادة آية الله محمد باقر الصدر، الذي وبعد أن عُيّن ممثّلاً خاصًا للخمينيّ في العراق طالبه العديد من علماء الدين في لبنان بوضع مشروع دستور بغية إعلان دولة إسلاميّة، واستجابةً لهم وضع الصدر مدوّناته التمهيديّة بتاريخ 4 شباط 1979 والتي استوحى منها الكثير دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الجديد الذي أعلن بتاريخ 31 آذار 1979 في إيران، على أنّ هذا الدستور الذي نُشر رسميًّا في البلاد بتاريخ 4 تشرين الثاني 1979 قد جرت الموافقة عليه عن طريق استفتاء عامّ جرى في الرابع من شهر كانون الأوّل اللاحق. وعلى نحو خاصّ، نجد أنّ الفضل الأكبر في قاعدة أنّ الله والشعب هما المصدر الشرعيّ للنظام السياسيّ الإسلاميّ في إيران القائم كذلك الأمر على مبدأ الفصل بين السلطات، يعود لهذا العالم العراقيّ. **في عام 1979، أصدر هذا المجتهد الشاب فتوى تحرّم على المسلمين الانتماء إلى حزب**

البعث، وإلاّ فإعلان الردّة. علماً أنّ هذا الانتصار الذي حقّقته الثورة الإسلاميّة في إيران وتلك العودة الأسطوريّة للخمينيّ إلى طهران قد ساعدا في تحفيز رجال الدين في العراق وتشجييعهم، حتّى رأى العديد منهم أنّ ساعة الانتقام قد حانت.

ألقي القبض على آية الله محمد باقر الصدر في العديد من المناسبات إلى أن جرى إعدامه في الثامن من شهر آذار[1] عام 1980 ومعه شقيقته بنت الهدى، وبالتالي فقد كانت المرّة الأولى التي تتجرّأ فيها حكومة عراقيّة على الحكم بالإعدام بحقّ مرجعٍ ينظر إليه الشارع الشيعيّ بالكثير من القدسيّة، وعليه فإنّ الحرب كانت قد أعلنت ما بين الحكومة البعثيّة والحركة الدينيّة الشيعيّة من دون أن تظلّ محصورة داخل الحدود العراقيّة بل تخطّتها حتّى تحوّلت إلى صراعٍ مسلّحٍ دمويّ دام ثماني سنوات ضدّ إيران.

تجدر الإشارة إلى أنّ صدام حسين كان قد وقّع في العاصمة الجزائريّة عام 1975 اتّفاقًا مع إيران عُرف باسم اتّفاق الجزائر ولكنّه بتاريخ 17 أيلول عام 1980 سارع إلى فضّ هذا الاتّفاق من جانب واحد وأعلن سيادة بغداد على شطّ العرب، وبعد هذه الحادثة بخمسة أيام غزا العراق إيران بدعم من القوى الكبيرة وتشجيعها. وسرعان ما اندلعت حرب ضروس كانت على وشك أن تكلّف كلا الطرفين ما يقارب مليون قتيل، أمّا من وجهة نظر القوى الغربيّة وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، كانت الثورة الإسلاميّة تمثّل الخطر الكبير الذي يحدق بمصالحها ولا بدّ من احتوائها بأيّ طريقة كانت. ومن جانبها، فإنّ الممالك النفطيّة العربيّة والسنيّة في الخليج العربيّ والتي هي الأصل متحالفة مع الغرب كانت تشجع هذه الحرب لدرجة أنّها أسهمت في تمويلها على أوسع نطاق. ومنذ ذلك الحين وُلد تحالف استراتيجيّ ولا سيّما على الصعيد العسكريّ ما بين القوى الغربيّة ونظام صدام حسين، وبطريقة أو بأخرى تحوّلت القوّات العسكريّة العراقيّة إلى الذراع العسكريّة التي تقف في الصفوف الأولى في مواجهة الجمهوريّة الإسلاميّة الوليدة. **وعلى الرغم من استخدام بغداد للأسلحة الكيميائيّة منذ عام 1980 في وجه الجنود والمتطوعيّن الإيرانيّين، فإنّ**

[1]- الصحيح نيسان (المحرر).

هذا التحالف ظلّ على ما هو عليه من دون تغيير حتّى إعلان وقف إطلاق النار الذي كان في عام 1988. وفي تاريخ 18 نيسان من ذلك العام، وتحديداً قبل ثلاثة أشهر من موافقة الخمينيّ على وقف إطلاق النار، قامت القوّات التابعة للولايات المتّحدة بتدمير غالبيّة الأسطول البحريّ الإيراني.

بطريقة أو بأخرى يمكن القول إنّ الصراع كان بمثابة اختبار لمدى التضامن بين الشعب، فالحرب التي كانت تقول الجمهوريّة الإسلاميّة إنّها «مفروضة» للإشارة إلى أنّها كانت ضحيّة لها وليست معتديةً قد استطاعت أن تظهر إلى العلن الكثير من الوحدة الوطنيّة التي لم يكن قد سبقها مثيل في إيران. ولكنّ حركة مجاهدي خلق التي كانت منفيّة من البلاد بعد أن كانت عرضة للكثير من القمع، قد شكّلت الحقيقة المرّة في هذه الحرب. إذ إنّها لم تتوانَ عن الاصطفاف إلى جانب بغداد في وجه قوّات بلادها ، وبالتالي فقد اعتُبرت خائنة حتّى من قبل الذين لم يكونوا في صفّ النظام الإسلاميّ. آنذاك عرف المجتمع الإيرانيّ جوًّا من الحماسة التي باتت قادرة على توحيده، شبيهًا لما شهدته فرنسا بين عامي 1914 و1918. أمّا المعارك التي دارت فقد ألّفت بين شبّان قادمين من أقصى أقاصي البلاد والمناطق النائية الذين كانوا مستعدّين للتضحية للدفاع عن الإسلام... وعن إيران، ولقد كانت تلك من المرّات النادرة التي تآلف فيها التيار الشيعيّ والتيار الوطنيّ. **أمّا اليوم فقد باتت ذاكرة المناطق القريبة من الحدود مع العراق مشبّعة بذكريات ضحايا ذلك الصراع، حتّى إنّ تلك المناطق تحوّلت إلى مقصد للجميع، فهي تحتضن رفات مئات الآلاف من الشهداء وتخلّد ذكراهم وهم تحوّلوا إلى مصدر لنيل البركات وأصبحوا رمزًا للوحدة الوطنيّة، تمامًا كما النصب التذكاريّة التي أقمناها لأمواتنا في الحرب الكبرى.**

أمّا من الجانب العراقيّ، فثمّة رأي سائد في هذا المجال يقول إنّ العراقيّين الشيعة قد أظهروا ولاءهم تجاه نظام صدام حسين وبلادهم، إنّما تكفي زيارة واحدة إلى مدفن بهشت زهراء في مدينة طهران والتي تضمّ رفات العديد من العراقيّين الشيعة الذين كانوا قد قدموا إلى إيران من أجل المحاربة إلى جانب الجمهوريّة الإسلاميّة، حتّى نستدرك بأنّ الخطاب الثوريّ الذي كان يعتمده الخمينيّ، والذي كان يتوجّه من

خلاله إلى جميع المسلمين، قد كان له الصدى الكبير في العراق. أمّا بالنسبة إلى صدام حسين، فقد استعاد الرجل الخطاب المعادي للشيعة بشكل واضح، إذ مثّل تلك الحرب على أنّها معركة «قادسيّة صدام» في إشارة إلى انتصار الجيوش الإسلاميّة على بلاد فارس المشركة في عام 636. وفي داخل البلاد فقد كانت الهرميّة الدينيّة الشيعيّة ممحوقة بكلّ ما للكلمة من معنى: فقد كانت العائلات الدينيّة مثل الحكيم والصدر والخوئيّ وبحر العلوم والخلخالي والميلاني تدفع الثمن غاليًا مقابل ما حاربوا من أجله من الحفاظ على المرجعيّة داخل النجف.

إيران قاومت. وبعد معارك ضارية استطاعت القوّات الإيرانيّة أن تستعيد السيطرة على الأراضي التي كانت القوات العراقيّة قد احتلّتها، ودخلوا العراق في شهر تموز من عام 1982، وسيطروا على مرفأ الفاو الواقع في الجنوب العراقيّ. وبالعودة إلى الإمام الخمينيّ الذي كان مدفوعًا بالحماسة الثوريّة، فقد أراد أن يصدّر هذه الثورة الإسلاميّة إلى الدول المجاورة وعلى رأسها العراق وهو المهد الذي انطلق منه المذهب الشيعيّ. وقد كان شعار حرس الثورة الإيرانيّ في ذلك الحين: «طريق القدس يمرّ بكربلاء!»، وهو ما أظهر الرابط الذي وضعته إيران بين محاربة «العدوّ الصهيونيّ» ومحاربة الأنظمة العربيّة غير الإسلاميّة، فأُلصِق لقب «صدام يزيد الكافر» بصدام حسين، وهو ما يضعه في صفّ الخلافة الأمويّة المستبدّة ويزيد الذي وصل إلى الحكم من دون شرعيّة، وليس في صفّ الإمام الحسين الذي استُشهِدَ في كربلاء في مواجهة الجيوش الأمويّة. وبتاريخ 18 تموز عام 1988 وافق الخمينيّ رغمًا عنه على إعلان وفق إطلاق النار، بعد أن صوّره على أنّه كتناول السمّ، ثمّ بتاريخ الثامن من شهر آب اللاحق، صادق على خطّة وقف إطلاق النار التي كانت الأمم المتّحدة قد أعدّتها.

ثورة إسلاميّة عالميّة أم ثورة إيرانيّة؟ يمكن القول إنّ قادة الجمهوريّة الإسلاميّة الذين كانوا مأخوذين بالموجة الثوريّة كانوا يوجّهون خطابهم إلى جميع المسلمين باسم الوحدة الإسلاميّة المراد منها تحييد الخلافات المذهبيّة، وبالتالي فقد كانوا يتوجّهون إليهم مطالبينهم بالثورة على «الاستكبار العالميّ» «وهو المصطلح

الإسلاميّ الذي يقابل مصطلح الإمبرياليّة». وفي الرابع من شهر تشرين الثاني عام 1979، عمد بعض «الطلاب التابعين إلى خطّ الإمام» إلى احتجاز السفير الأمريكيّ والموظّفين في السفارة، وهم كانوا يتحرّكون تحت قيادة آية الله خوينيها (المولود في عام 1945)، وهو الأمين العامّ لتجمّع رجال الدين المحاربين، وهي عبارة عن مجموعة من رجال الدين الراديكاليّين الذين كانوا من أنصار تصدير الثورة الإسلاميّة. وقد استمرّ هذا الحجز على مدّة 444 يومًا، وفي تعبيرٍ عن رفضه لما كان يحدث قدّم مهدي بازركان استقالته.

كذلك الأمر، فقد تحوّل الحجّ إلى مكّة مناسبة لتوجيه الاتّهام إلى الولايات المتّحدة وحكم آل سعود، ففي تاريخ 31 تموز عام 1987 نُظّمت المظاهرات في صفوف الحجّاج الإيرانيّين، ممّا أدّى إلى مجزرة أودت بحياة أربع مئة وشخصين كان من ضمنهم 275 إيرانيًا. وفي نهاية المطاف أصدر الخمينيّ بتاريخ 14 شباط عام 1987 فتوى تدعو إلى هدر دم سلمان رشديّ وهو مؤلّف كتاب آيات شيطانيّة. ولكن يبقى أنّ أصداء هذه الثورة في باقي دول العالم قد انحصرت داخل المجتمعات الشيعيّة بصورة خاصّة. ففي لبنان جرى تأسيس حزب الله في عام 1982 وفي ذلك العام أيضًا رأى المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة النور في العراق تحت قيادة أبناء آية الله محسن الحكيم.

ادخال ولاية الفقيه حيّز التنفيذ

لقد شكّلت تلك الثورة التي استطاعت أن تنقلب على نظام الشاه تحالفًا بين طبقة رجال الدين المنخرطين في العمل العسكريّ ورجال البازار والوطنيّين واللبيراليّين. وقد اختار الخمينيّ، بعد أن تأثّر بالتجربة المؤلمة التي عاشتها الثورة الدستوريّة بين عامي 1906 و1909، نظامًا سياسيًّا قادرًا على حماية طبقة رجال الدين من الضغط الذي كانوا قد تعرّضوا له في عام 1909. وفي خضمّ النقاش بين التيار الدستوريّ المتديّن وفضل الله النوري، وقف الخمينيّ في صفّ النوري. أمّا من أجل تلافي الوقوع مجدّدًا في أخطاء الماضي، كان لا بدّ من أن تصبح جمهوريّة ويُفصَل بين السلطات وانتخابات رئيس الجمهوريّة عن طريق الإقتراع العامّ المباشر تحت إشراف الفقيه الذي يُطلق عليه اسم المرشد الأعلى ونظره. وسرعان ما فرض حزب الجمهوريّة الإسلاميّة الذي أُسِّس صبيحة الثورة نفوذه القويّ والمطلق، وهو الأمر الذي صعّد من حدّة المعارضة ما بين الإسلاميّين وغيرهم من التيارات السياسيّة، سواء أكانوا من

االليبراليّين (الجبهة الوطنيّة وعدد آخر من المنظّمات) أو اليسار المتطرّف. علمًا أنّ هذا الحزب الذي كان يضمّ في صفوفه قبل كلّ شيء آية الله محمّد بهشتي (استشهد في انفجار في عام 1981) والذي ترأّسه عليّ خامنئيّ (المولود في عام 1939) لم يفسح المجال أمام غيره من التيارات الإسلاميّة لتكبر.

وعلى الرغم من أنّ هذه الدولة الإسلاميّة قد أُسِّست بهدف استعادة حكم الشريعة الإسلاميّة داخل المجتمع، كان عليها أن تستلهم الكثير من أنظمة الحكم غير الإسلاميّة من أجل أن تقف على رجليها، لذا نلاحظ أنّ الدستور الإسلاميّ استقى الكثير من المفاهيم التي تشكّلت داخل أوروبا، على أنّ مفهوم ثنائيّة مصادر السلطة (السيادة الإلهيّة والسيادة الشعبيّة) جعل من مبدأ الفصل بين السلطات أمرًا مبهمًا. أمّا الميزة الخاصّة التي طبعت الدستور الإيرانيّ الجديد الصادر في عام 1979 فكانت الدور الذي تحلّى به المرشد الأعلى من سلطة رقابة فروع الحكم الثلاثة: التنفيذ والتشريعيّ والقضائيّ. أمّا مجلس صيانة الدستور الذي يسمّي عدد من أعضائه المرشد الأعلى فكانت مهمّته تأكيد مطابقة كلّ قانون ينصّ عليه البرلمان مع الشريعة الإسلاميّة.

وعليه فإنّ تطبيق نظام ولاية الفقيه قد جاء بمثابة الثورة الفعليّة داخل المؤسّسات والسلطات الدينيّة، فحتّى ذلك الحين كان يمكن اعتبار المرجعيّة أنّها مجموعة من السلطات المستقلّة بعضها عن بعض. فقبل الثورة الإسلاميّة، لم يكن المراجع تابعين بعضهم لبعض، فحتّى مع ظهور مرجع أعلى جديد كان غيره من المراجع يحافظون على مقلّديهم وعلى شبكاتهم المستقلّة، حتّى إنّ الخمينيّ نفسه قد استفاد من هذه الاستقلاليّة: فإبّان سنوات نفيه كان آية الله مطهّري (1920 – 1979) قد أصبح ممثّلاً له في إيران، وانطلاقًا من هنا، كان يجمع الأموال الشرعيّة التي أراد مقلّدوه دفعها له.

أمّا تبعيّة الفقهاء إلى فقيه أعلى يقف على رأس الدولة فقد حملت في طيّاتها ضررًا حقيقيًّا يُحدق بنمط عمل المرجعيّة، ففي حين كانت هذه الأخيرة قد استطاعت المحافظة على استقلاليّتها حتّى ذاك عن السلطة المدنيّة فقد أصبح لزامًا الآن أن تسود سلطة واحدة من هذه المرجعيّات وعليه فقد أصبحت استقلاليّة السلطة الدينيّة موضع تهديد. فهل كانت المرجعيّة على وشك أن تخسر كلّ استقلاليّة كانت بيدها، فتضطرّ بكلّ بساطة إلى الاندماج داخل ولاية الفقيه؟

انطلاقًا من عام 1979، انقسمت الحوزة العلميّة في مدينة قمّ ما بين موالٍ ومعارضٍ

لولاية الفقيه، في حين أنّ الدولة الإيرانيّة كانت تدعم المجتهدين الذين كانوا يشجّعون على هذا النوع من الحكم، على سبيل الكلبيكاني (المُتوفىَّ في عام 2010) والمرعشيّ النجفيّ، وكانت تبذل كلّ ما في وسعها من أجل إضعاف كلّ من كانوا يعارضونها الرأي على سبيل شريعة مداري (1905 - 1986). ومن هنا فإنّ الخمينيّ عمد إلى الامتيازات السياسيّة والمدنيّة التي كان يتحلّى بها من أجل «تقويض» هذا الأخير الذي كان قد حُرم من الحصول على لقب آية الله العظمى في عام 1982 تحت ذريعة أنّه كان متورّطًا في مؤامرة هدفت إلى الانقلاب على النظام. تقويض رجل دين بمرتبة آية الله على يد نظير له: إنّها خطوة لم يكن قد سبق لها مثيل في التاريخ من قبل! علمًا أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة ومن خلال احتكار حقّ تعيين المراجع كانت قد حرمت المؤمنين من حقّهم في حريّة اختيار مرجع التقليد الذي يرتؤون.

في الواقع يمكن لنا القول إنّ آية الله شريعة مداري هو في الغالب واحد من كبار المراجع الموجودين في إيران اليوم، وقد كان واحدًا من الشخصيّات البارزة والفاعلة أثناء الثورة وقد رحّب بالخمينيّ وهنّأه يوم عودته منتصرًا إلى إيران. ولكنّه ظلّ يرى أنّ نظام ولاية الفقيه لا يتوافق مع الإسلام وكان يؤيّد نظامًا قائمًا على الملكيّة الدسوريّة، كما أنّه كان من المعارضين لاحتلال السفارة الأمريكيّة على يد الطلاب الإسلاميّين. أمّا معارضته هذه للخمينيّ فقد كلّفته بأن وُضع قيد الرقابة في حين جرى توقيف المؤيّدين له وإعدامهم في غالب الأحيان. ولقد كان بمقدور حركة الاحتجاجات التي خرجت في وجه القمع والتي اجتاحت تبريز في عام 1980 أن تُغرق إيران في الحرب الأهليّة، ولكن آية الله شريعة مداري رفض إراقة الدماء وقرّر الانسحاب ـ وهو تقهقر دام حتّى يوم وفاته، وقد أُنكِر جميله ولم يُكافأ مقابل إنقاذه للخمينيّ من السجن يوم قلّده منصب آية الله العظمى في عام 1964!

وقد أدّى إدخال المرجعيّة داخل النظام المؤسّساتيّ إلى استحداث «المراتب» شبه الإداريّة، حيث جرى استخدام لقب حجّة الإسلام لعلماء الدين الذين لم يكونوا قد بلغوا بعد مرتبة آية الله، حيث إنّ التوجّه بالكلام إلى أحد المراجع باستخدام هذا اللقب بات يعني نوعًا من التقليل من شأنه والتشكيك بعلمه.

ومع بدء العمل بالنظام الدينيّ، بات رجال الدين شيئًا فشيئًا أقلّ اعتمادًا على المؤمنين، ففي حين كان هؤلاء في السابق أحرارًا في دفع الأموال الشرعيّة للمرجع

الذي يختارونه، فإنّ الخمينيّ أعلن مع بداية أعوام الثمانينيّات أن أموال الخمس والزكاة لا بدّ من أن تدفع إلى إمام الجمعة داخل كلّ مدينة والذي كان يعيّنه بنفسه. إذ عدا عن إقامة المؤسّسة الدينيّة المركزيّة، فإنّ إدخال رجال الدين في إيران ضمن الهيكليّة الإداريّة قد أثّر في تمويل هذه الطبقة: فهم باتوا تابعين للسلطة وبالتالي أصبحوا يتلقّون المرتبات الشهريّة من الدولة! وبما أنّ الخمينيّ لم يكن شديد الثقة برجال الدين «التقليديّين»، فقد بات يعيّن هو أئمة الجمعة في جميع المساجد الكبرى في البلاد، وقد أوكل إلى آية الله منتظري مهمّة اختيار هؤلاء الممثّلين.

إضافة إلى ذلك، فإنّ رجال الدين الذي كانوا يحيطون بالخمينيّ نجحوا في تولّي المناصب السياسيّة الكبيرة، ومن هنا بات حجّة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني يتميّز بصفة رجل السياسة في ظلّ الجمهوريّة الإسلاميّة. وفي مدينة بهرمان القريبة من خرمان كانت في عام 1934 ولادة مؤسّس حزب الجمهوريّة الإسلاميّ، ومن بين أبناء علي التسعة، وهو المزارع المرتاح ماديًّا والمتديّن، برز من قاده طموحه على نحو مفاجئ إلى التيارات الدينيّة، وقد انتقل إلى قم من أجل دراسة تفاسير القرآن وأصول الفقه، وقد استمرّت مدّة دراسته حوالى اثني عشرَ عامًا، أمضى ست سنوات منها متتلمذًا للخمينيّ نفسه وأصبح مواليًا له. وبما أنّه كان قليل الاهتمام بالدراسات الدينيّة، فقد انتقل بالتوازي إلى مجال الأعمال والنشاط السياسيّ، أضف إلى أنّه أصبح منتجًا لأجود أنواع الفستق الحلبيّ في العالم، حيث إنّ الاقتصاد الزراعيّ في كرمان يعتمد بصورة كبيرة على هذه الشجرة. ولكن يجب القول إنّ الفضل في بحبوحته الماديّة قلّما يعود إلى زراعة الفستق الحلبيّ بقدر ما يعود إلى انخراطه في مجال الأعمال ولا سيّما تجارة العقارات التي نجح فيها في ظلّ حكم الشاه بين أعوام 1960 و1976 على سبيل نجاحه في الصفائيّة على مقربة من قمّ. ولقد سمحت له هذه الأرباح الماديّة التي كان يحقّقها في تمويل المعارضة في وجه الشاه، وبسبب نشاطاته السياسيّة هذه فقد ألقي في السجن أربع مرّات ما بين عامي 1960 و1970. وبعد أنّ أُسّس حزب الجمهورية الإسلاميّ في عام 1979 أصبح رئيسًا للبرلمان بين عامي 1980 و1989، ومن ثمّ قائدًا للجيش عام 1988 ومن بعدها انتخب رئيسًا للجمهوريّة الإسلاميّة في ولاية دامت بين 1989 و1997، بعد أن كان قد راقب عن كثب العمليّات العسكريّة في الحرب ضدّ العراق طوال سنوات مديدة كانت الأشرس من عمر الصراع. واليوم يُعتبر رفسنجاني الرجل

الأغنى في البلاد بثروة شخصيّة تقدّر بالمليارات من الدولارات.

رجل آخر من أعلام الطبقة الدينيّة الخمينيّة، قد نجح بصورة بارزة في الحياة السياسيّة، وهو من أسّس إلى جانب رفسنجاني حزب الجمهوريّة الإسلاميّ، وهو علي خامنئي الذي أصبح بتاريخ الثاني من شهر تشرين الثاني في عام 1981 الرئيس الثالث للجمهوريّة الإسلاميّة، وقد أعيد انتخابه لولاية ثانية في عام 1985، قبل أن يُصبح المرشد الأعلى للجمهوريّة مع وفاة الخميني. غالبًا ما يهزأ خصوم خامنئي منه بسبب محدوديّة علومه الدينيّة، وهو قد نجا في شهر حزيران عام 1981 من محاولة اغتيال دبّرتها له حركة مجاهدي خلق تسبّبت له بإصابات بليغة أدّت إلى فقدانه القدرة على تحريك يده وذراعه اليمنى، ومنذ ذلك وعصاه لا تفارقه في تنقلاته، في حين أنّ الموالين له يرون أنّه نجا بأعجوبة وتحوّل إلى «شهيد حيّ»، وهو أعلن في إحدى المناسبات أمام حشد كبير من الموالين له أنّ الله قد اصطنعه لمهمّات أكبر وأهم.

وبالمحصّلة يمكن القول إنه في ظلّ الجمهوريّة الإسلاميّة يبقى القائد الفعليّ للدولة المرشد الأعلى للثورة الإسلاميّة الذي تُوكل مهمّة تسميته إلى مجلس الخبراء المؤلّف من ستة وثمانين عضوًا من رجال الدين المنتخبين مدّة ثمانية أعوام عن طريق انتخابات عامّة مباشرة ـ الانتخابات الأخيرة جرت في 15 كانون الأول عام 2006 ـ كما أنّه من المفترض أنّ صلاحيّات هذا المجلس تمتدّ إلى الحقّ في إقالة المرشد الأعلى من مهامه، إلّا أنّ هذه الصلاحيّة لم تُستخدم يومًا لأنّ قائد الدولة في إيران، وهو المرشد نفسه، يُنتخب لولاية تدوم مدى الحياة. وفي كلّ عام يعقد المجلس جلستين عاديتين، وعلى الرغم من أنّ تأسيسه رسميًّا جرى في مدينة قم المقدّسة، إلّا أنّه ينعقد في كلّ من طهران ومشهد، في حين أنّ وحدهم رجال الدين هم لهم الحقّ في الترشّح لعضويّة هذا المجلس، على أنّ طلبات الترشّح تكون خاضعة لمراقبة مجلس صيانة الدستور. ومنذ الانتخابات الأولى التي جرت بتاريخ الثالث من شهر آب من عام 1979، فلقد قاطعت المعارضة جميع عمليّات الاقتراع بحيث تعتبرها «مهزلة انتخابيّة».

أمّا بالنسبة إلى مجلس صيانة الدستور، فهو مؤلّف من اثني عشر عضوًا يجري تعيينهم مدّة ستة أعوام: ستة من رجال الدين يسمّيهم المرشد الأعلى للثورة وستة آخرين من السلك القضائيّ (في الغالب يكونون أيضًا من رجال الدين) ينتخبهم

البرلمان بناءً على اقتراحات تقدّمها السلطة القضائيّة (التي تتبع للمرشد الأعلى). علمًا أنّ المهمّة الأساسيّة لهذا المجلس تكمن في السهر على توافق القوانين المتبنّاة مع الدستور ومع الدين الإسلاميّ، وبطبيعة الحال يختصّ بالموافقة على طلبات الترشيح لعضويّة مجلس الخبراء، كما له وحده الحق في إقالة المرشد الأعلى الذي يجري تعيينه لولاية تدوم مدى الحياة... وبالتالي فإنّ هذا النظام محكم من كلّ الجهات، وإن كان يسمح بدرجة معيّنة من المخاطرة، ولا سيّما على مستوى إنتخابات رئيس الجمهوريّة أو بعض الاستقلاليّة المحدودة التي يتحلّى بها رئيس البرلمان.

بالعودة إلى الخميني ومن سيخلفه، لا بدّ من تعيين هذه الشخصيّة من قبل مجلس الخبراء في حال غياب أيّ اتّفاق حوله، أمّا وفقًا لدستور عام 1979، فأحد الشروط التي تؤهّل للوصول إلى هذا المنصب هي أن يكون المرشد الأعلى للثورة مرجعًا. وعليه فقد جرى اختيار آية الله منتظري خلفًا للخميني في عام 1985.

وإذا ما كانت الجمهوريّة الإسلاميّة تهدف إلى فرض مركزيّة المرجعيّة وإدخالها في الإطار المؤسّساتي، فهي بالمقابل لن تعمل على القضاء على هذه المرجعيّة. وعلى أرض الواقع ما قامت به الثورة الإسلاميّة هو التسبّب في انقسام داخل المؤسّسة الدينيّة[1]، فعلماء الدين الذين كانوا من أنصار التيار الأصوليّ قدً وجدوا أنفسهم، مع صعودهم الذي لم يعد بالإمكان مقاومته إلى السلطة ، في مواجهة الكثير من المعضلات التي بات من المستحيل حلّها.

[1]- للمزيد راجع كونستانس هرمدجون هاشم، Chiisme et Etat. Les clercs à l'épreuve de la moder-nité المذهب الشيعيّ والدولة: رجال الدين في الاختبار أمام الحداثة، باريسن منشورات سي أن أر أ، 2013.